

القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير ”دراسة تقويمية“

د. مروة خليل محمد مصطفى

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

ملخص

تعتبر النظرية الليبرالية من أهم نظريات العلاقات الدولية، وهي نظرية متشعبة متعددة الروافد. وللنظرية الليبرالية مفهوم أساس يتمثل في القوة ولكن في صورتها الاقتصادية. وتعترف النظرية الليبرالية بالفاعلين من غير الدول كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات كما تحلل أدوارها في العلاقات الدولية. كما تتفق الليبرالية مع النظرية الواقعية في بعض المظاهر وتختلف عنها في مظاهر أخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تنقسم الليبرالية إلى ليبرالية كلاسيكية وأخرى جديدة مؤسسية، وتتمتع كل منهما بالمفكرين والعلماء الذين أثروا الفكر الليبرالي وساهموا فيه أيما مساهمة، من أمثال إيمانويل كانط وبنثام ودويل وفوكوياما وكوهين وناي. ومن أهم إسهامات النظرية الليبرالية نظرية المنفعة ونظرية السلام الديمقراطي وفكرة نهاية التاريخ ودور القانون الدولي ونظرية الاعتماد المتبادل. وعلى الرغم من كل ما قدمته النظرية الليبرالية من إسهامات في حقل العلاقات الدولية إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات التي طالت فروضها الأساسية. ولكن ذلك لا يقلل من شأن النظرية الليبرالية كأحد النظريات الوضعية في مجال العلاقات الدولية.

Abstract

Liberalism is one of the most important theories in international relations. It belongs to positivist theories, which give recognition of power as a main concept in international relations with two exceptions: First, power is considered as an economic power. Second, states are not the only actors in international affairs. Liberalism has two main pillars, Classical Liberalism and Neo-Liberalism. Moreover, Liberalism has an important literature and many authors such as: Kant, Bentham, Fukuyama, Doyle, Nay and Keohane. Liberalism admitted economic, democratic peace, utility and complex interdependence. However, Liberalism explains cooperation among international actors. Liberalism faces many critics, but these critics cannot eliminate or revoke the importance of Liberalism in the field of international relations.

مقدمة

تحتل النظريات الوضعية مكانة متميزة في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، لاسيما النظرية الليبرالية التي تعددت روافدها وتشعبت أفرعها وأثرت التحليل السياسي. ومن هنا نقر بأهمية هذه النظرية ومكانتها وقدرتها العالية على تفسير الكثير من سلوك الدول، بل واعتبارها إحدى أهم النظريات وأوسعها انتشاراً. وتتفرع منها الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة المؤسسية، ولكل منها روادها وعلمائها ومفكروها. وعلى الرغم من اعتراف الليبرالية - بكافة روافدها - بمفهوم القوة كمفهوم أساس في العلاقات الدولية، إلا أنها تبلور مضموناً اقتصادياً لهذا المفهوم، لتكون القوة الاقتصادية بمثابة مفهوم الأساس وحجر الزاوية في النظرية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن اعتراف النظرية الليبرالية بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية لا يمنعها من الاعتراف بالفاعلين من غير الدول - كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات - كأعضاء في النسق الدولي محل التحليل. وعليه نتناول في هذا البحث النظرية الليبرالية في محاولة للكشف عن جل جوانب هذه النظرية التي تتمتع بمكانة كبيرة في العلاقات الدولية.

المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية في محاولة الكشف عن المهمة الأساسية وفعالية القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية، ومواطن الشبه والاختلاف بينها وبين النظرية الواقعية - الوضعية - والوقوف على الأسباب التي دعت لاعتبار الليبرالية بمثابة نظرية نمطية وبالتالي تصنيفها ضمن النظريات الوضعية. ويضع البحث تساؤلاً رئيسياً مفاده:

- هل النظرية الليبرالية لاتزال قادرة على تفسير ظواهر العلاقات الدولية مقارنة بغيرها من النظريات ولاسيما الواقعية؟

• وتندرج تحت هذا التساؤل جملة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- كيف نشأت النظرية الليبرالية؟
- ما الفروض الأساسية للنظرية الليبرالية؟
- ما صور الليبرالية، وما روافدها؟
- من أهم رواد الفكر الليبرالي؟ وما آراؤهم وما مواطن الاختلاف والاتفاق فيما بينهم؟

- ما نظرية السلام الديمقراطي؟
- ما موقف النظرية الليبرالية من مفهوم القوة؟
- ما نظرية الاعتماد المتبادل؟
- ما أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعريف بكافة جوانب النظرية الليبرالية وسبر أغوار جوانب الاختلاف والاتفاق بينها وبين النظرية الواقعية، وكذا الكشف عن مفهوم الأساس لدى الليبرالية وتتبع روافد النظرية وفروعها الأساسية ومدى صلاحيتها لتحليل ظواهر العلاقات الدولية. أضف إلى ذلك محاولة الإجابة على الأسئلة التي وردت في المشكلة البحثية.

منهج البحث

مما لا شك فيه أن المنهج المسحي يعتبر بمثابة المنهج الأكثر ملاءمة لهذا البحث، وذلك في سبيل تبيان معظم ما جاءت به النظرية الليبرالية التي تتسم بالتشعب وتعدد الروافد. وذلك في إطار محاولة لفهم جل ما كتب في النظرية الليبرالية.

خطة البحث

يمكن توضيح الخطة التي يسير عليها البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: النشأة والفروض الأساسية للنظرية الليبرالية.
- المبحث الثاني: صور النظرية الليبرالية:
أولاً: الليبرالية الكلاسيكية.
ثانياً: الليبرالية الجديدة.
- المبحث الثالث: نقد النظرية الليبرالية.
- خاتمة: تُجمل ما ورد في البحث باختصار.

المبحث الأول

النشأة والفروض الأساسية

نشأة النظرية الليبرالية

يقول الواقعيون إن كل دولة هي عدو محتمل، وأنها خطر يهدد أمن وبقاء الدول الأخرى وفي غياب سلطه عليها تبقى الدول في حالة خطر دائم. وعلى الرغم من ذلك، فلا مجال للشك في وجود بعض القيود على استخدام القوة، مثل الطبيعة الجغرافية والتحالفات وتوازن القوى بالإضافة إلى عنصر الردع. (دان، 2016، 253)

وبذلك تهتم الواقعية بالقوة وكذا ميزان القوة بتفسير شتى ظواهر السياسة الدولية، من تنافس اقتصادي وسياسي، وظاهرة الحرب، وكافة الصراعات الأخرى التي تقع في سياق العلاقات الدولية. أما الليبرالية - وعلى العكس من ذلك - فإن بؤرة اهتمامها تنصب على تفسير الحالات التي يمكن فيها حدوث التعاون في العلاقات الدولية. وفي الوقت الذي يرى فيه الواقعيون البنيويون أن النسق الدولي هو نقطة الانطلاق للبدء في التحليل وأن العوامل الأخرى على مستوى "الدولة" إنما تحتل المرتبة الثانية، نجد أن كثير من الليبراليين يرون الأمر مخالفاً لذلك (Viotti, 2014, 127).

وتعد الليبرالية، شأنها شأن الواقعية، تراثاً كبيراً يتكون من وجهات نظر متعددة الروافد. ومن الجدير بالذكر أن دراسة الليبرالية قد تأخرت لبعض الوقت في مجال العلاقات الدولية، إذ سادت الأفكار الواقعية من جهة، وتم تجاهل دراسة القيم والأخلاق من جهة أخرى نظراً لأن الواقعية رفضت الأخلاق على اعتبار أن لا علاقة لها بدراسة العلاقات الدولية ومفهومها الأساسي المتمثل في القوة. ومن هنا انطلقت الليبرالية لتسوق سلسلة من الحجج التي توضح لماذا علينا دراسة جوانب أخرى في السياسة الدولية مثل القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي أو العدالة، ولم ينكر الكثيرون أن الليبرالية لها طابع بوتوبي (Richard, 2012, 49).

أما عن سبب وجود دور للأخلاق في الليبرالية فإن مرد ذلك إلى افتراض المفكرين الليبراليين بأن "الأفراد" وليس الدول هم العنصر الأهم في العلاقات الدولية. ومن هنا ينادي بعض الليبراليين بضرورة تطوير القانون الدولي، في حين ينادي البعض الآخر بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية

الدولية وفق معايير ديمقراطية وعالمية، بينما يرى فريق ثالث بضرورة توجيه الاهتمام الأكبر إلى موضوع حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية العالمية، والسوق الحرة. (إلياس، 2016، 91-93)

الفروض الأساسية لليبرالية

تستقي النظرية الليبرالية فروضها الأساسية من أفكار Kant التي تمثلت في افتراض المساواة في عقلانية الأفراد والإيمان بضرورة وإمكانية التقدم في الحياة الاجتماعية، وأن البشر - وبغض النظر عن وجود مصالح شخصية - قادرون على التعاون وتشكيل وبناء مجتمع يتمتع بالسلام والتناغم والانسجام. وقد يرى البعض أن المنظور الكانطي Kantian يختلف مع الواقعية، وبالرغم من أن هذا الرأي صحيح إلى حد كبير، إلا أن كانط قد قُبل بوصف هوبز Hobbes حالة للصراع بين الشعوب، إلا أنه - كانط - قد أكمل هذا الطريق واقترح الوصول إلى حالة كوندراكية وليس الدولة العالمية، فيبقى بذلك أعضاء النسق الدولي يتمتعون بالسيادة ويرتبطون ببعضهم البعض. من خلال مؤسسات فيدرالية مثل تلك التي في أوروبا اليوم، أو من خلال تحالفات أمنية. إن الاختلاف بين الفكرتين يكمن في أن Kant يرى أن الحكومة الديمقراطية والاعتماد المتبادل الاقتصادي والقانون الدولي والمنظمات الدولية ما هي إلا وسائل لتجاوز معضلة الأمن Security dilemma في النسق الدولي (Russett, 2010, 96).

ومن هنا يمكن أن نجمل فروض النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية كالاتي (Viotti, 2014, 128)

1. تتساوى الدول مع غيرها من الفاعلين من غير الدول، فالفاعلين عابري القومية Transnational actors هم بمثابة كيانات مهمة في السياسة الدولية. فالمنظمات الدولية على سبيل المثال - وفي بعض القضايا المحددة - قد تكون فاعل مستقل Independent actor في سبيل تحقيق مصالحها.
2. وعلى نفس الشاكلة، نجد المنظمات غير الحكومية والمنظمات عابرة القوميات والشركات متعددة الجنسيات وكذا منظمات حقوق الإنسان وجماعات الحفاظ على البيئة تلعب كلها أدواراً في السياسة الدولية. وفي بعض المناسبات يكون للأفراد فيها دور أو تأثير هام. والصورة الليبرالية هنا هي صورة تعددية Pluralist، حيث تلعب الدول وغيرها من الفاعلين أدواراً متعددة في السياسة الدولية. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الليبراليين يفضلون مصطلح "عالمي" world,

global وليس دولي international لأن الأخير يمنح الدول امتيازاً عن غيرها من الفاعلين كالمنظمات غير الحكومية أو الجماعات أو الأفراد.

3. يرى الليبراليون أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي، بل وغيره من أشكال الاعتماد المتبادل وأي صورة تربط الدول بعضها من الفاعلين من غير الدول، إنما هو أمر يؤدي إلى "تحديث" سلوك الدول. وطالما أن العالم مرتبط بشبكة من الروابط المتعددة - وليست اقتصادية فقط - بل ثقافية وسياسية عابرة للقوميات، فإن أي كتابات حول الاعتماد المتبادل سوف تتجه إلى مناقشة "عملية العولمة" Process of Globalization وفي عالم تسوده ظاهرة العولمة (Richard,2012,49) ويرى الليبراليون أن كل من الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية وكذا الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات بل والأفراد إنما يعملون في بيئة معقدة من التحالفات والروابط والشبكات. إن نمو هذه الشبكات عابرة القومية والمتوجهة بأهداف واستراتيجيات عامة (وليس المصالح القومية الضيقة للدول) من شأنها:

* التوسيع من نطاق الفاعلين المتحررين من قيود السيادة Sovereign free actors *
صك مصطلح أو مفهوم المجتمع المدني العالمي (Global civil Society) ومن ناحية أخرى قد نجد أن الإرهاب والمنظمات الإجرامية ما هي إلا الجانب المظلم من العولمة، بما يبيثونه من تهديد للدول والشعوب.

4. تتسم القضايا الدولية في النظرية الليبرالية بالتوسع وبالتشعب (extensive)، فالليبراليون يرفضون فكرة هيمنة القضايا الأمنية - العسكرية على السياسة الدولية. ويرون أن الخطوط الفاصلة بين السياسات العليا والدنيا قد رسمت بصورة خاطئة. فالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضاً تتسم بالأهمية، بل قد يراها البعض قضايا أمنية من وجهة نظر مختلفة، بل وقد تفوق في أهميتها القضايا الأمنية - العسكرية. (Steans,2010,31)

5. على العكس من الواقعية البنوية - وذلك في نظرتها للقضايا الدولية (من أعلى لأسفل) شأن الفوضى الدولية وتوزيع القوة وتأثير ذلك على سلوك الدولة - يرى الليبراليون البيئة الدولية (من الداخل إلى الخارج) Inside - out ، والتي تختبر تأثير عوامل مستوى تحليل الدولة والأفراد على العلاقات الدولية ونتائج ذلك التأثير ومن ذلك أن أنصار نظرية السلام الديمقراطي

يوضحون كيف أن الثقافة السياسية والقيم والبنى السياسية الداخلية من شأنها التأثير على مظاهر السلام الدولي. ويركز البعض الآخر على سلوك الجماعات وعملية صنع القرار. فقد تقوم سياسات بعينها بتقوية الجهاز البيروقراطي أو زيادة قوة أحد المنظمات الدولية على حساب غيرها أو على حساب الدولة بوجه عام. كما قد تأتي عمليات صنع القرار متوافقة مع بناء تحالفات، أو مع المفاوضة والتوافق والحل الوسط بما قد لا يناسب أحد الدول بشكل كامل.

6. تكمن المهمة الأساسية في النظرية الليبرالية في الكشف عن أي من الظروف يمكن من تحقيق تحالف دولي - إن لم يكن سلاماً دولياً - ويركز دور المنظمات الدولية على سبيل المثال على محاولة عمل تكاملات إقليمية واعتماد متبادل والمهمة التحليلية هنا تتحدى مجرد الوصف والتفسير.

وفي سبيل بلوغ تلك الغاية، نجد أن الليبراليين الجدد المؤسسين - وعلى شاكلة الواقعيون البنيويون - يفترضون الرشد والعقلانية في الفاعل الدولي للوصول إلى كيفية تأثير المنظمات الدولية في حسابات الدولة ونظرتها لمصالحها القومية. وقد يلعب موظفو منظمة دولية ما دوراً هاماً في إدارة الخلافات التي قد تطرأ بسبب قرارات الدول ومحاولتها حماية مصالحها. كما قد يكون للمنظمة الدولية دور في تقديم معلومات هامة من شأنها التأثير في "تعريف" الدولة لمصالحها ويلاحظ ليبراليون آخرون أن حسابات المصلحة والمنفعة - الربح والخسارة - قد تتأثر بدورها بسوء الإدراك أو عدم الفهم من قبل صناع القرار في الدولة نتيجة قصور في المعلومات أو تشويش أو عدم تأكد من الخيارات السياسية المتاحة للدولة.

ويلخص البعض فروض الليبرالية في التالي: (Griffiths,2000,40)

1. رفض سياسات القوة Power Politics كمحرك وحيد في العلاقات الدولية.
2. أن التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة هي أساس العلاقات الدولية.
3. أن المنظمات الدولية والفاعلين من غير الدول هم من يحددون تفضيلات الدول والخيارات السياسية.
4. يعترف الليبراليون "بالتفسير" على عكس الواقعيون.

نخلص مما سبق إلى أن الفاعلين من البشر يتمتعون بأهمية كبرى لدى الليبراليين مع الأخذ في الاعتبار الإمكانات المتاحة والقيود المادية وغير المادية التي تحدد سلوكهم. إن رؤية الليبراليون للفاعلية (agency) قد يشير إلى الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية كفاعلين، ولكنهم أيضاً

ينزعون إلى دراسة ما هو "داخل" الدولة وما فيها من مؤسسات بهدف إيجاد الفاعلية (agency) على مستوى الجماعات الصغيرة والأفراد. وعلى الرغم من أخذ تأثير (مستوى النسق) في الاعتبار إلا أن هذه الجهود جميعها تتحدى كل من: افتراض الرشد أو العقلانية الذي تقول به الواقعية وكذا توحيد النظرة لصانع القرار، ويستثنى من ذلك كونها نقطة انطلاق منهجية لدراسة وفهم دور المنظمات الدولية والنظم في دعم وتقوية التعاون بين الدول. ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المداخل الليبرالية وليست نظرية متكاملة بمعنى أن كل مدخل يفسر شيئاً أو ظاهرة معينة ولا يفسر الظواهر الأخرى. (Viotti,2014,129)

المبحث الثاني

صور النظرية الليبرالية

تقسم النظرية الليبرالية إلى نوعين: الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة (المؤسسية) وسنتناول فيما يلي كلاً من الاتجاهين:

أولاً) الليبرالية الكلاسيكية

ظهرت الليبرالية الكلاسيكية كأيديولوجية في الفكر السياسي والاقتصادي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. شكل الفرد (Individual) محور اهتمام الليبرالية وظهر هذا الاهتمام في كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو في الاقتصاد، فقد ركزوا على أهمية الفرد وضرورة عدم تقييده من قِبَل الدولة. كما نجد الاهتمام بالفرد واعتباره بمثابة وحدة التحليل في كتابات ديفيد هيوم في الفلسفة والمنطق، أما المدرسة النفعية لجيرمي بنتام وجون ستيوارت ميل فقد صورت الناس باعتبارهم أفراداً يتمتعون بالرشد والعقلانية ويستطيعون تحقيق مصالحهم دون تدخل من الدولة. (Viotti,2014,3)

(1) لوك والقانون الأخلاقي لحالة الطبيعة

تقبل المدرسة الليبرالية بفكرة الفوضى على اعتبارها الآلية الحاكمة للعلاقات الدولية، ولكنها ترفض التدايعات النظرية المترتبة عليها والتي تقول بها النظرية الواقعية. (عبد الجواد، 2011، 33) ويرى لوك أن قانون الطبيعة موجود قبل السياسة، وحقيقة أن الله جعلنا متساويين تعني إمكانية معرفة المبادئ الأساسية للسياسة مثل الحقوق الطبيعية في أن نكون أحراراً من أي سلطة لم نساهم في

اختيارها، أي أن القانون الأخلاقي يسبق السياسة فيقول إن وجود الفوضى لا يعني قتل الآخرين بحرية. لأن هذه هي الطريقة التي نفكر بها في القوانين الأخلاقية، فهي تظل فاعلة حتى عندما لا يكون هناك من يطبقها. استخدمت أفكار لوك للدفاع عن حقوق الإنسان ولإعادة التوزيع العالمي للثروة من القلة الغنية إلى الفقراء على أساس أنه لا حق للأغنياء في الاستحواذ على كامل الثروة. (إلياس، 2016، 93)

ومن ذلك ما نجد من إيمان الليبراليين بأن شرعية النظم السياسية الداخلية متوقفة إلى حد كبير على الإعلاء من شأن حكم القانون واحترام الدولة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمواطنيها، فإن كان من الخطأ بالنسبة للأفراد أن يقوموا بسلوك إجرامي أو غير مقبول اجتماعياً، فإن الأمر ينطبق كذلك على الدول. وقد ظهرت بدايات ذلك كله في بعض النصوص القانونية المكتوبة منذ القدم مثل بابل القديمة والنصوص البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية المبكرة. ولكن أول تصريح بالمبادئ العالمية المحددة للسلوك الإنساني نجدها في التشريع الغربي - من وجهة نظر النظرية الليبرالية. (بورتشيل، 2014، 107)

وتجد فكرة حقوق الإنسان العالمية جذورها في فكرة القانون الطبيعي، والجدل الذي دار في الغرب خلال حقبة التنوير بشأن "حقوق الإنسان" وفي خبرة الأفراد الذين تعرضوا للحكم التعسفي للدولة. وتعتبر وثيقة الماجنا كارتا (1215)، وتطور القانون العام الانجليزي ووثيقة الحقوق 1689، بمثابة العلامات البارزة على طريق صياغة حقوق الإنسان. وكذلك الأمر بالنسبة للإسهامات الفكرية لكل من جروتوريوس "قانون الأمم" وروسو "العقد الاجتماعي" ولوك "الرضا الشعبي وحدود السيادة". (بورتشيل، 2014، 108)

(2) بنثام والقانون الدولي

اتبع جيرمي بنثام منهجاً مختلفاً، وذلك على خلفيته الفلسفية المعروفة بالمدرسة النفعية. يرى النفعيون أن الحكم على الأمور السياسية لا بد أن يرتكز إلى شيء يمكننا قياسه. بمعنى أن يمكننا تصنيف الأشياء تبعاً لما إذا كانت تهدف لإنتاج الفائدة، أو المزايا، أو المتعة أو الخير أو السعادة، أو أن تمنع حدوث الشر أو الألم أو التعاسة، وبالتالي علينا تنظيم حياتنا السياسية بصورة تضمن تحقيق (الحد الأعلى من السعادة أو المنفعة). ويرى بنثام أن مفهوم النفعية يوفر مضموناً لمعنى الخير

والشر أو الصواب والخطأ وعليه فإن مشروع بناء قانون دولي ينبغي أن يضحى بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح قيم الفائدة الأكبر لكل الأمم.

لقد طالب بنثام بمحكمة دولية وبصلاحيات تماثل صلاحيات محكمة العدل الدولية، وهو يرى أن المحكمة هي الحل الأمثل والمحدد للتكاليف مقارنة بتكاليف اللجوء إلى الحرب لحل النزاعات، كما يرى أن ذلك لا ينتقص من سيادة الدول ولا يغير من صورة النظام العالمي. ومن ناحية أخرى، لا يقترح بنثام أن تتمتع المحكمة بسلطة ذات سيادة فوق الدول، ولكنه يرى أن قيام المحكمة بعملها ونشر أحكامها قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى التخلي عن فكرة اللجوء إلى القوة. ويقول إنه عند المقارنة بين تكاليف الحرب بوصفها حلاً للنزاع وبين الأحكام القضائية للغرض نفسه، نجد أنه ليس من الصعب إجراء الحسابات وإيجاد الفارق. (إلياس، 2016، 93)

(3) إيمانويل كانط والاتحاد الدولي

يعد إيمانويل كانط - الفيلسوف الألماني - من أهم كتاب الليبرالية، وله تأثير كبير على تطور الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية. (Steans, 2010, 23) ويرى كانط أنه يجب التعامل مع البشر على اعتبارهم كيانات أخلاقية مستقلة، كما أن الوصايا الأخلاقية هي قطعية وليست نفعية، بمعنى أننا نتصرف بأخلاقية لأن ذلك واجب علينا وليس لأن في ذلك تحقيق للفوائد. وعليه لا بد من تشكيل حياتنا السياسية والاجتماعية - وبالتالي السياسة الدولية - بصورة تحقق الهدف الأخلاقي. ومن هنا ينادي كانط بالعالمية (Cosmopolitan) وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين يونانيتين: Cosmos بمعنى عالم وPolis بمعنى مدينة وهي من وجهة نظره حل سياسي لمشكلة الفوضى الدولية. (إلياس، 2016، 95)

يرى كانط أنه لا يمكن تحقيق السلام في عالم يسوده اللاعدالة (عدم العدالة)، كما لم يناد كانط بحكومة عالمية تنتقص من سيادة الدول ولكنه نادى باتحاد كونفدرالي مكون من دول حرة يحكمها القانون. ولم يطالب كانط بتحقيق ذلك على وجه السرعة. وفي حين رأى الكثيرون أن فكر كانط يتسم بالمثالية (الطوباوية) إلا أنه من الجدير بالذكر أن كانط - وفي سبيل الوصول إلى عالم يسوده العدالة - اشترط ضرورة توافر ظروف معينة، تشمل بدايةً تكوين الجمهوريات عوضاً عن الملكيات أو الديكتاتوريات وبكلمة أخرى نادى (بالديمقراطيات الليبرالية). (Steans, 2010, 26)

ويحلل كانط أسباب الصراع فيقول إن السبب يكمن في كل من عدم الاستقرار وحالة الظلم (عدم العدالة) المتأصلين في حالة الطبيعة، ومن هنا يتوجب التغلب على حالة الطبيعة حتى تتمكن من تحقيق السلام. قام كانط بتحليل الفوضى الدولية تماماً كما فعل الواقعيون، ولكنه رأى إمكانية التغلب على حالة الفوضى لأن "العقل" سيسود في نهاية المطاف. يقول كانط إنه وعلى المستوى المحلي لابد من مؤسسات سياسية جمهورية يمنح المواطنون فيها مكانة متساوية، أما على المستوى الدولي، فيمكن إنهاء حالة الطبيعة بالدخول في كونفدرالية من الدول الجمهورية وفق قانون دولي. هذا القانون الدولي تحصل الأمم من خلاله على حقوق محددة عالمياً. وكما رأى كانط في العام (1795) ستدرك شعوب أوروبا ذلك بعد أن تتال منها الحروب، وستبدأ في بناء كونفدرالية من الدول الجمهورية مع نظام عالمي أوسع ينهي الحرب فيما بينها. (إلياس، 2016، 96)

(4) مايكل دويل والسلام الديمقراطي

في كتابه "طرق الحرب والسلام"، تتبع دويل تطور العلاقات الدولية من ثيوسيديس Thucydides وكتابه عن الحرب البيلوبونيزية منذ 2500 عام قضت، كان دويل من أوائل من اتبع فكر كانط حول السلام الديمقراطي. لقد كان الواقعيون الكلاسيكيون على وعي بأولوية القوة وسياسات القوة في حالة الحرب البيلوبونيزية، فقد كان الأمر متعلقاً بتنامي القوة الأثينية وبالتالي تزايد المخاوف الإمبرطية، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب بين اثنتين من أعظم القوى اليونانية. هذا التحليل الواقعي من ثيوسيديس ركز على ضعف الدول المستقلة في أي نسق فوضوي. وما قاله لا يركز فقط على توابع "التغير" في ميزان القوة، ولكنه أيضاً يشرح الكثير عن الفاعلية [agency] بمعنى، كيف يفسر ويؤول القادة هذا التغير في القوة وبالتالي كيف يختارون أفعالهم لحماية أمنهم. كما كتب هوبز عن إنجلترا في القرن السابع عشر بعد الحرب الأهلية وأكد على ضرورة وجود قائد "قوي" لفرض النظام في الداخل والدفاع عن الدولة في الخارج في ظل نسق دولي فوضوي. (Russett, 2010, 95)

(Richard, 2012, 54).

كما لاحظ دويل في كتابه اختلافاً بين الواقعيين، مثل جان جاك روسو الذي فكر في كيفية تأثير كل من الديمقراطية والثروة والاختلافات الثقافية في قدرة الدول على البقاء. (دان، 2016، 257) واستنتج دويل إثر كل ذلك أنه في حين تضع الواقعية قيوداً مكونه من : القوة - التحالفات - المسافة، نجد أن كانط يضع في المقابل: الديمقراطية - التجارة الدولية - المنظمات الدولية. (Cox, 2016, 98)

ومن هنا يؤمن الليبراليون بإمكانية قياس التقدم البشري من خلال التخلص من الصراع العالمي وتبني مبادئ الشرعية التي جاءت من النظم السياسية الداخلية، ويمثل هذا الرأي النظرة للعلاقات الدولية من الداخل إلى الخارج.(بورتشيل،2014، 93).

ووفقاً لهذا التصور، فإن مصالح الدول وسياساتها الخارجية ليست شيئاً خارجياً مفروضاً عليها وفقاً لموقعها الدولي، وإنما تتحدد السياسة الخارجية وفقاً لعوامل تتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلي وميزان القوة بين القوى الاجتماعية المختلفة وهذا يعني فتح الصندوق الأسود (أي الدولة) وتحليل عواملها الداخلية، وبالتالي رفض فرضية أن الدولة فاعل موحد - كما تقول الواقعية - فالدولة في النهاية تتكون من عديد من قوى اجتماعية ومؤسسات تتفاعل مع بعضها للتأثير في مخرجات العملية السياسية بما فيها السياسة الخارجية للدولة.(عبد الجواد،2011، 33)

ومن ذلك فكرة السلام الديمقراطي التي خرجت من فكر كانط عن "قيد الديمقراطية" في العلاقات الدولية. وجوهر الفكرة يكمن في أن الديمقراطيات لا تتحارب ولا يهدد بعضها بعضاً إلا فيما ندر.(Cox,2016,95) وقد تكون الديمقراطيات أكثر سلمية في جميع أنواع الدول. وهناك تفسيران لذلك: الأول: يتعلق بالمعايير، فالديمقراطيات تعمل داخلياً وفق مبدأ حل الصراعات بطريقة سلمية من خلال المفاوضات، ومن دون اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف المنظم أو استخدامه فعلاً. وتترك الشعوب الديمقراطية وزعمائها أن الديمقراطيات الأخرى تعمل وفقاً للمبادئ نفسها في شؤونها الداخلية، لذلك فإنهم يضيفون إليها مبدأ حل الصراعات سلمياً. وفي المقابل يتوقع من الدول الديكتاتورية أن تعمل وفق مبادئ هوبز، فتهدد وتستخدم القوة. وبناء عليه، فإن الديكتاتوريات في علاقاتها مع الديكتاتوريات الأخرى، أو مع الديمقراطيات، لن تكون خاضعة للقيود نفسها.

الثاني: يتعلق بالمؤسسات، فالزعماء السياسيون الديمقراطيون الذين يدخلون في حرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية، عن تكاليف الحرب ومكاسيها. وغالباً ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الشعب هذه التكاليف. ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يشعلون حروباً بلا يعاد انتخابهم للرئاسة مجدداً، خاصة إذا ما خسروا الحرب أو كانت الحرب طويلة أو مكلفة. وبالتالي يكون الزعماء الديمقراطيون مترددين في الدخول في حروب، لاسيما تلك الحروب التي ترجح فيها خسارتهم. وعند مواجهتهم دولة ديمقراطية أخرى، ستكون الزعامة في الدولتين مقيدة على حد سواء. أما الديكتاتوريون فهم أكثر قدرة على قمع المعارضة والبقاء في السلطة بعد الانتهاء من

الحرب. ولذلك يكون القادة الديكتاتوريون أقل تردداً في شن الحرب سواء كانت على دولة ديمقراطية أو دولة ديكتاتورية أخرى. (دان، 2016، 266) (Stears, 2010, 32)

يقول دويل تعليقاً على الفكرة: "إن تقاليد الاحترام المتبادل قد شكلت أساساً تعاونياً للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية بصورة مؤثرة وملحوظة. ومع أن الدول الليبرالية قد خاضت حروباً عنيفة متعددة مع دول غير ليبرالية، إلا أن الدول الليبرالية المدنية دستورياً لم تدخل في حروب مع بعضها البعض بعد. (إلياس، 2016، 99)

وعلى الرغم مما سبق نجد أن النقاد الواقعيين يشيرون إلى عدم صحة هذا الفرض - السلام الديمقراطي - مشيرين إلى مشكلة تعريف الفكرة بحد ذاتها، وإلى عدم انطباق هذه القيود في حالات شن الدول الديمقراطية حروباً على أخرى غير ديموقراطية. وبالتالي يؤكدون أن فكرة السلام الديمقراطي ليست قانون في العلاقات الدولية وبالتالي هي ليست نظرية مؤكدة التحقق. (بورتشيل، 2014، 98)

(5) فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ: (Griffiths, 2000, 42)

قدم فرانسيس فوكوياما في مقاله الشهير *The End of History and the last man* (1992)، تأويلاً لنهاية الحرب الباردة، حيث لفتت تحليلاته أنظار الجميع. وقدم مصطلح "نهاية التاريخ" كمرادف لمصطلح نهاية الحرب الباردة، وأدخله مجال الدراسات في العلاقات الدولية.

لم يعنِ فوكوياما أن التاريخ قد انتهى أو أن السياسة قد انتفتت، أو أن الحرب والصراع في زوال. كما لم يقل إن انهيار الشيوعية كان يعني ضرورة تحول دول العالم إلى الديمقراطية الليبرالية، بالرغم من تأكيد البعض لذلك على سبيل الترويج الإعلامي. ما كان يعنيه فوكوياما بنهاية التاريخ هو أن نهاية القرن العشرين قد قدمت جمعاً بين الديمقراطية الليبرالية من جهة، والرأسمالية من جهة أخرى، الأمر الذي أثبت تفوق أي بديل أو خيار سياسي يتضمن هاتين الصورتين من (السياسة والاقتصاد) وقال إن السبب يكمن في أن هذا النظام يضمن إرضاء الطبيعة البشرية.

ولتوضيح ذلك يقول فوكوياما إن الإنسان تحكمه رغبتين اثنتين: الأولى، هي الرغبة في الحصول على السلع المادية والثروة. الثانية، هي الرغبة في الوصول إلى المكانة الاجتماعية والرأسمالية هي أفضل نظام اقتصادي يعظم إنتاج السلع والخدمات والتكنولوجيا التي تدر الثروة والنماء الاقتصادي.

لقد اتبع فوكوياما جدليه "هيجل" في إثبات أن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل السياسي الصالح كصورة معاصرة للدولة الحديثة، في حين أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق في أي نظام

سياسي، حتى في ظل النظم الفاشية، ولكن الديمقراطيات الليبرالية فقط هي من تحقق الاعتراف والحاجات الاجتماعية، والحرية السياسية والمساواة. والأخيرة هي فكرة هيجل، فهو من قال بأن نهاية التاريخ هي الوصول إلى حضارة تشيع وترضي الحاجات البشرية وأن هذه النقطة تبلغها الدول الدستورية. ومن هنا يؤكد فوكوياما ضرورة إتباع خطي هيجل في تحليله وليس ماركس الذي قال بأن الشيوعية هي نتاج طبيعي لعدم المساواة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية.

ومع سقوط جدار برلين (1989)، أخذت النظم الشيوعية السلطوية تتساقط واحداً تلو الآخر. لقد تماشى التحول السياسي في بلدان شرق ووسط أوروبا إلى الديمقراطية يبدأ مع التحول إلى اقتصاد رأسمالي بإعادة هيكله المجال السياسي ليكون ديمقراطياً وضامناً لحقوق الإنسان من ناحية، وضامناً لحقوق الملكية الخاصة من ناحية أخرى، وخدم الطرفان الإقليمي والعالمي هذه الصيغة من التحول، إذ كانت الأيديولوجيا الليبرالية بصفتها الاقتصادية والسياسية في الصدارة مع سقوط الكتلة الشرقية. (عادلي، 2013، 70)

ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، جعلت فوكوياما يعدل عن أفكاره لا سيما فكرة نهاية التاريخ فكتب "بناء الدولة: الحكم والنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين" حيث قال فيه أن بناء الدولة هو أمر مهم بل يفوق في أهميته النظام العالمي، وأن هذا يعتمد على وجود عدة عوامل أهمها:

* الدول الفاشلة * الحروب الأهلية * فشل السوق.

(ثانياً) الليبرالية الجديدة

يتمثل الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في تحقيق "التعاون" بين الدول والفاعلين من غير الدول، وتتعرف الليبرالية الجديدة أن تحقيق ذلك التعاون إنما يعد أمراً صعباً في ظل ظروف الفوضى الدولية وبالتالي فهي تؤكد أن المؤسسات الدولية هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك التعاون يحدث التعاون عندما تضبط الدول سلوكها مع تفضيلات الآخرين بحيث تخرج السياسات متسقة مع سياسات شركائها من خلال معرفة أهدافهم وأخذها في الاعتبار. (Stering-Folker, 2010, 117) ومن الجدير بالملاحظة أن الشكل السائد لليبرالية في مجال العلاقات الدولية إنما يقوم على أسس بنوية تتجاوز فرضية السلام الديمقراطي، حيث تنادي الليبرالية الجديدة (أو الليبرالية المؤسساتية) بالاعتماد الدولي المتبادل، على اعتباره الشكل الأمثل للعلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين في بيئة فوضوية. إن

الفكرة الجوهريّة التي تمثّل دافع الليبراليّة الجديدة هي الاعتماد المتبادل المركب، والأخير مصطلح يصف: "عالمًا يساهم فيه اللاعبون من غير الدول في السياسات الدوليّة مباشرة، كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا، ولا تمثّل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة الدوليّة". (إلياس، 2016، 101)

لقد وضع كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين بذور فكرة الاعتماد المتبادل المركب في بداية السبعينيّات وذلك لتفسير التطورات الجديدة آنذاك في البيئّة الدوليّة، والمرتبطة باتساع نطاق الفاعلين من غير الدول وتزايد دورهم واكتسابهم مزيداً من المكانة والتأثير. ويرى كل من ناي وكوهين أن عالم العلاقات عبر القوميّة يتميّز بدرجة عالية من الاعتماد المجتمعي المتبادل، والتفاعل الكثيف عبر الحكومات والسياسات الداخليّة ومن ثمّ يمثّل نموذجاً مثاليّاً للاعتماد المتبادل المركب، حيث لا يمكن الفصل في تحليل الاعتماد المتبادل بين القوى العابرة للقوميّات والقوى الداخليّة. كما يرى كل منهما أن أهمّ تأثير للتفاعلات عبر القوميّة في الدول إنّما تتمثّل في تغيير التوجّهات الداخليّة، سواء للأفراد أو للنخب، هذا فضلاً عن تشجيع "التعددية الدوليّة"، والتي يعني بها ناي "ربط جماعات المصالح الوطنيّة بالبنى والهيكل عبر القوميّة بما يؤدي إلى الإسهام في تدويل السياسة الداخليّة". أضف إلى ذلك أن التفاعلات عبر القوميّة المرتبطة بالنقل والتمويل ربما تخلق نوعاً من التبعية للدول، حيث يترجم ذلك مباشرة في سياسات محددة تتبّعها الحكومة، ولا تستطيع التخلي عنها باتباع سياسات مستقلة بدون تكلفة سياسيّة، غالباً ما تكون عالية، الأمر الذي يثير مشكلات للدول الصغيرة أو الضعيفة، أي أنه بالرغم من أهميّة العلاقات العابرة القوميّة، بأنّها ربما تجعل الدول تعتمد على قوى لا تستطيع السيطرة عليها (أبولية، 2013، 7) .

وتشير الملاحظة إلى ظهور فاعلين آخرين من غير الدول، الأمر الذي يفصح عنه المنظور "التعددي" في العلاقات الدوليّة والذي لا يختزل التفاعلات السياسيّة في الدول، وإنّما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول "Nonstate Actors" في السياسة الداخليّة والإقليميّة والعالمية. هذه النظرة التعددية - الأكثر تعقيداً - للعلاقات الدوليّة مردها إلى ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع تراجع سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنيّة والتنمويّة والاجتماعية وبالتالي بدت هناك بيئّة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلاً عن تغيير أشكالهم ومضامين تأثيرهم. وبكلمة أخرى فإنّ معظم تأثيرات الفاعلين من غير الدول، كشركات النفط متعدّدة الجنسيات، المنظمات الدوليّة غير الحكوميّة وغيرها، ذا طبيعة

اختراقية تساومية للدولة، أي أن هؤلاء الفاعلين مثلت معظم تأثيراتهم في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها، وذلك في سبيل خلق أنماط تساومية تجعل الدولة تقر بشركاتهم في ممارسة تلك الوظائف (علي، 2013، 3).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تهتم الليبرالية الجديدة بما يسمى بالسياسات الدنيا، أي القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما يسمى بالسياسات العليا، وهي القضايا المتعلقة بالأمن. حيث تمثل العلاقات الدولية التي تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية (السياسات الدنيا) جزءاً كبيراً من العلاقات الدولية، هذا النوع من العلاقات السياسية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للدول. فالدولة التي ترجح (الأمن) على حساب التعاون الاقتصادي قد تخسر الكثير على مستوى الفرص التعاونية الراجعة. إن نظرة الواقعيون الجدد تقتصر على (السياسات العليا) أي السياسات الأمنية لأنها تؤسس هرمية القضايا بحيث تضع أولوية للسياسات العليا مقارنة بالسياسات الدنيا. وإذا أخذنا الاعتماد المتبادل المركب في الاعتبار، نجد أن القوة العسكرية ليست حاسمة في كل جوانب العلاقات الدولية. وبذلك فإن الواقعية تزيد من حدة الصراع في العلاقات الدولية. وبالتالي فإن ما يميز المؤسساتيين الليبراليين الجدد عن الواقعيين الجدد هو الادعاء بأن الاعتماد الدولي، المدعوم بالمؤسسات الدولية القائمة، يعني أن هناك حيزاً كبيراً للتعاون في القضايا الدولية. هذا مع الأخذ في الاعتبار اتفاق المؤسساتيين الليبراليين الجدد مع الواقعيين الجدد في أنهم يقبلون بأن العلاقات الدولية فوضوية، ويقبلون أيضاً أن الدولة ذات السيادة هي الفاعل الأهم في السياسة الدولية. (الياس، 2016، 102) وأن الدولة كيان عقلائي رشيد تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة. (Sterling-Folker, 2010, 117) ومن هنا يطلق البعض على كل من الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة "mainstream" أو الاتجاه الغالب في دراسة العلاقات الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف الليبرالية الجديدة عن الليبرالية لأنها تركز على "الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية لتحقيق وتطويع نتائج جماعية معينة. (Sterling-Folker, 2010, 117) ولذلك فهي مؤسسية.

أما عن القوة، فيرى الليبراليون الجدد أن توزيع القوة فيما بين الدول ومن وجهة النظر الواقعية أمر يجانبه الصواب، فنجد أن ناي وكوهين يؤكدان على أن للقوة مضامين أخرى مثل: القوة التنظيمية، أي قوة التصويت والقدرة على تشكيل الائتلافات، والتحكم بشبكات النخب، أي تلك القدرات التي تتأثر

بالمعايير والشبكات والمؤسسات المرتبطة بالمنظمة الدولية حيث إن وجود "المنظمة الدولية" من شأنه أن ينافس بنية السياسات العالمية. (الياس، 2016، 101)

وتجدر الإشارة إلى أن التجارة الحرة، وإزالة الحواجز في وجه التجارة إنما تمثل قلب نظرية الاعتماد المتبادل، فقد شكل صعود التكامل الاقتصادي الإقليمي في أوروبا الاعتقاد بأن الصراع بين الأمم سينخفض من خلال خلق مصالح مشتركة في التجارة، وبالتعاون الاقتصادي بين أعضاء الإقليم الجغرافي، وسيشجع ذلك دولتين مثل ألمانيا وفرنسا - اللتين لجأتا تقليدياً إلى حل خلافاتهما عسكرياً - على التعاون في إطار سياسي واقتصادي متفق عليه من قبل الجانبين لمصلحتهما المتبادلة. وستصير للدول مصلحة مشتركة في سلامة ورخاء بعضها بعضاً. ويعد الاتحاد الأوروبي مثلاً جيداً على التكامل الاقتصادي الذي ينتج تعاوناً سياسياً واقتصادياً في إقليم له باع أو تاريخ طويل في الصراعات والحروب. (بورتشيل، 2014، 104، 103)

وتوصي هذه الأفكار الليبرالية أن تغير النظم السياسية والنخب الحاكمة والقيادة وغيرها من المكونات الداخلية للهياكل السياسية، يؤدي إلى تغيير موازٍ في السياسة الخارجية للدول. وبتطبيق هذه الأفكار على البيئة الدولية، نجد أن أنصار المدرسة الليبرالية يؤكدون على أن وجود نظام اقتصادي يقوم على المبادرة الفردية واقتصاد السوق في اتحاد سوفيتي (ليبرالي) أعاد ترتيب مصالحه وأطلق قوى اجتماعية توفر درجة أعلى من توافق المصالح والرؤى بين القوتين العظمتين. كما أن تشابه النظامين الاقتصادي والسياسي في البلدين كان له أن يزيد من فرص تفاعلاتهما ضمن أطر مؤسسية متعددة الأطراف في مجالات متعددة، الأمر الذي كان له أن يزيد من مساحة المشترك في مصالحهما، وأن يحسر من فرص المنافسة بينهما. (عبد الجواد، 2011، 33) ومن هنا يتحقق التعاون المبدئي بين الدول في المجالات التي تلائم الأطراف، وبمجرد نجاح هذا التعاون فإنه سيمتد إلى مجالات وظيفية أخرى، تجد فيها الدول إمكانية تحقيق مصالح متبادلة فيما بينها. وبناءً عليه وصف كل من ناي وكوهين كيفية قيام الدول، من خلال عضويتها في المؤسسات الدولية، بتوسعة تعريفها للمصلحة الذاتية من أجل توسيع نطاق التعاون. (عبد الجواد، 2011، 33)

لقد بدأ صناع السياسة الخارجية الأمريكيون والبريطانيون بالتخطيط لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى قبل أن تتحدد نتيجة الصراع. ونظراً لتأثر الأمريكيين والبريطانيين بالكساد الكبير، ونشأة الفاشية في أوروبا، والحرب العالمية التي أصبحوا طرفاً فيها، فقد قام الأمريكيون والبريطانيون

بوضع رؤية لمرحلة ما بعد الحرب تهدف إلى استقرار الشؤون العالمية وفقاً لتفضيلاتهم الذاتية. وقد اشتملت هذه الرؤية على نظام الأمم المتحدة، الذي أريد به أن يكون مظلة للعلاقات التعاونية عبر مجالات متعددة من القضايا. (Sterling-Folker,2011,117)

واتجه الاهتمام بنظام الاقتصاد الرأسمالي والتجارة الحرة وكانت النتيجة سلسلة من المؤسسات الرسمية في صورة منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي أصبح يعرف باسم نظام بريتون وودز (Bretton woods system) وقد كانت هذه المؤسسات مدعومة بموارد اقتصادية أمريكية، ومن خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، فإنها كانت تتصرف على أنها قوة مهيمنة، توفر استقراراً عالمياً أو إقليمياً يصب - دائماً - في مصلحتها الذاتية. ويرى العديد من الباحثين الأكاديميين في مجال الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) أن وجود دولة (مهيمنة) هو أمر ضروري كي يكون للدول الأخرى ثقة بالتجارة الحرة التي تجرى في بيئة من الفوضى. ولا يمكن إنكار حدوث الاستقرار في النصف الأخير من القرن العشرين وفق هذه الرؤية. (Cox,2016,99)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد تمثلت النظرة الجديدة لأوروبا من خلال رؤية (جروتويس) Grotious بعد الحرب العالمية الثانية ومن خلال محاور ثلاثة أولها: تراجع التأثير بواقعية مورجانتو بسبب ما حاق بالنظرية من انتقادات فليس من الضرورة أن تتعامل الأمم مع بعضها البعض وفق سياسات القوة فقط. ثانيها: عكست علاقات دول القارة الأوروبية تنامي الاهتمام بالمنظمات الدولية، متأثرين بالالتزامات المحيطة لاسيما التزامهم بالأمم المتحدة، والنظرة لهذه المنظمات باعتبارها أحد الغايات الهامة التي لا بد من تحقيقها وإنجازها في السياسة الدولية. ثالثها: تضمنت الصيغ الليبرالية لفكرة التكامل تحدياً لفكرة الصراع، حيث يركز التكامل إلى نموذج تحول مجتمعي، ويثير التساؤل حول كيفية تحقيق التكامل والإجماع والقيم المشتركة دون خلاف أو عنف. لقد حققت القارة الأوروبية ذلك من خلال الخطوات التالية:

1. وجود اتصال "Communication" على أحد المستويات، فعندما تتصل الجماعات والشعوب مع بعضها فإن ذلك يعني تكوين أنساق اجتماعية Social systems فاعلة.
2. ظهور مصالح مشتركة، حتى تتمكن الشعوب من الاتصال ببعضها البعض اتصالاً فعالاً وهو تعريف "المصلحة" والنتيجة هي أن الاتصال سيوجد مصالح نسبية.

3. هذا النموذج الاتصالي أوجد اتجاهاً إيجابياً، وبالتالي انعدمت الثقة في المداخل الواقعية، وبرزت ردود أفعال سلبية تجاه النموذج المبني على القوة واتجهت القارة بذلك إلى الاعتماد المتبادل "interdependence". (Sullivan,2001,144,145)

لقد وضع كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين نموذجين نظريين في شكل مقارنة بين الواقعية والاعتماد المتبادل. شمل نموذجهما دراسات حالة في الفترة من 1920 إلى 1975 بين الولايات المتحدة والصين، وكذا بين الولايات المتحدة وأستراليا، وخرجا بنتيجة تقول بأن نموذج الاعتماد المتبادل هو الأصح لتحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية وليس النظرية الواقعية. فالنموذج الذي تقرضه النظرية الواقعية يشمل "القوة" كمحور للصراع، وفروضه الثلاثة هي:

- أن القوة Force هي الأداة الأكثر فعالية في السياسة الدولية.
- أن الدول هي وحدات التحليل وهي أهم الفاعلين الدوليين.
- أن هناك هيراركية (ترتيب) لقضايا السياسة الدولية وعلى رأسها الأمن العسكري للدولة.

وعلى عكس ما سبق، فإن الاعتماد المتبادل يقوم على الفروض التالية:

- أن القوة العسكرية هي أداة غير فعالة في السياسة الدولية.
- أن هناك فاعلين من غير الدول.
- لا يوجد ترتيب معين أو هيراركية معينة للقضايا الدولية. ومن هنا فإن العلاقات الدولية تتحدد نتائجها وفق توزيع الموارد distribution of resources والمتغيرات الدولية المعاصرة، ولن يكون لذلك علاقة بتوزيع القوة العسكرية. وستجرى العلاقات الدولية وفق عمليات وعوامل صنع القرار، يشمل ذلك التحالفات البيروقراطية والمؤسسات غير الحكومية. (Griffiths,2000,43)

ويفضل كوهين تسمية السياسة الدولية World politics عوضاً من العلاقات الدولية، (international Relations) وذلك بسبب تزايد أهمية العلاقات العابرة للقوميات وكذا العلاقات غير الحكومية، وأيضاً بسبب تزايد أهمية السياسة الدولية في السياسات الداخلية، أو بعبارة أخرى عند رسم السياسات الداخلية للدول. ومن هنا يرى أن مصطلح العولمة Globalization هو مصطلح أكثر شمولاً من مصطلح العلاقات الدولية. كما يرى كوهين أن للمؤسسات الدولية أكثر من وظيفة، فهي:

- تعكس واقع علاقات القوة بين الدول.

- تؤسس وتضبط مسألة توزيع القوة من خلال ما تمنحه من مساواة بين الدول
 - ترفض حالة "الوضع الراهن" وتحاول تغييرها.
 - توجد هياكل بيروقراطية تتمتع بشيء من القوة.
 - توازن المؤسسات الدولية بين متناقضين هما القوة والشرعية، وتجعل التفاعل بينهما ممكناً.
- ومن هنا يرى كوهين أن المؤسسات الدولية من شأنها أن تغير استراتيجيات الدول. ويضيف دويل على أفكار كوهين في هذا الشأن أن عمل المؤسسات الدولية لا بد أن يكون أكثر استقلالية وأكثر عمقاً وأنه لا بد لها أن تتوسع في دورها، وأن ذلك كله لا يعد أمراً مرغوباً فقط، بل هو أمر ضروري لأن المؤسسات الدولية من شأنها حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية . (Griffiths,2000,43)

المبحث الثالث

نقد النظرية الليبرالية

يرى البعض تراجع الليبرالية للأسباب التالية:

1. تنتقد الواقعية النظرية الليبرالية في استمرار وجود القيود على تفاعل الدول في الأنساق الدولية الفوضوية، وأن فرص التعاون بين الدول ضئيلة.
2. في حين كان للنظام الليبرالي الرأسمالي إنجازات ملموسة، إلا أن هذا النظام لا يتسم بالتناغم التام. لقد عانت عملية بناء نظام ليبرالي من بعض الانتكاسات، والنجاح أعقبه انهيار بطيء، بمعنى أنه يصلح في بعض المجالات فيما يخفق في بعض المجالات الأخرى.
3. مثلت أحادية الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تحدياً للتعددية الليبرالية. لقد مثلت السياسات الأحادية لجورج بوش الابن تهديداً لليبرالية العالمية وللقيم الليبرالية والنظام الليبرالي الذي ينادي بالتعددية في حل المشكلات السياسية الدولية.
4. يرى البعض أن أركان النظرية الليبرالية قد تهتز إذا ما كانت القوة مركزة في غير يد الولايات المتحدة، فالصين استطاعت الاستفادة من النظام الليبرالي العالمي، لأن الأخير يصب في مصلحة الدول الصاعدة. وسبب ذلك أن النظام الليبرالي يتسم بالدوام والاستمرارية بغض النظر عن التراجع النسبي لقوة الولايات المتحدة لأن هذا النظام سهل وبسيط ويحقق المنفعة.(Deudney,2019)
5. واجه النظام الليبرالي الدولي أزمة بوصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة ويرى البعض أن لأول مرة منذ 1930 ، انتخبت الولايات المتحدة رئيساً معادياً لليبرالية الدولية ولكل قيمها المتمثلة في التحالف والقانون الدولي والتعددية وقضايا البيئة وحقوق الإنسان، وسبب ذلك

قول ترامب: إنه إذا تصرف وفقاً لذلك كله فإنه سينهي بذلك دور الولايات المتحدة كقائدة للنظام الليبرالي العالمي.

6. قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يمثل نهاية مشروع طويل الأمد لبناء اتحاد أوروبي قوي. أضف إلى ذلك حالة عدم التأكد التي نجدها في أوروبا اليوم والتي لها دلالات عالمية كبرى، تتعكس على ثبات واستقرار أركان النظام الليبرالي العالمي.

7. صعود بعض النظم ذات الاتجاهات الشعبوية والقومية وتزايد الخوف من الآخر الأمر الذي أثر على السياسات التي تتخذها هذه الدول - مثل المجر وبولندا والفلبين وتركيا - الأمر الذي يندرج بتراجع القيم الليبرالية. (Ikenberry,2018,19)

8. يرى البعض أن أزمة النظام الليبرالي هي أزمة شرعية وأهداف اجتماعية، فالجيل الأول من فترة ما بعد الحرب حرصوا على أن يكونوا "داخلاً" النظام في إطار سياسي واقتصادي في ظل تمتعهم بالخصوصية والحماية، وبذلك بنت الولايات المتحدة وحلفاؤها فكرة النظام على اعتباره مجتمعاً آمناً له مصالح وقيم مشتركة، وبنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الليبرالي العالمي والعولمة، تغير هذا الشعور بالمجتمع الآمن، لقد فقد النظام الليبرالي هويته كمجتمع آمن غربي، فالعالم الديمقراطي اليوم أقل أنجلو أمريكية، أقل غربية. (Ikenberry,2018,20)

9. تشير الكثير من الدراسات إلى ظهور حركات استياء من النظام الليبرالي العالمي، فالحكومات الوطنية قد أصبحت عاجزة عن تقديم تفسيرات مقنعة لسياساتها، لأنها أصبحت مسخرة لخدمة قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة دون غيرها، بل وفقدت الحكومات السيطرة على أنشطة الشركات الاقتصادية والتجارية الكبرى. (جيدنز، 2005، 380)

10. يرى البعض أن النظرية الليبرالية ليست نظرية مثالية (طوباوية)، ولكنها وجه آخر - مكمل - للواقعية. (Meiser,2017,81)

11. مثلت الأزمة المالية 2008 تحدياً للنظرية الليبرالية، بل وهزت الثقة في أركان الرأسمالية، وبالتالي أثارت القضايا المتعلقة بالليبرالية الجديدة المرتبطة بالعولمة وظهرت الدراسات التي تنتقد الليبرالية مثل Richard Falker حيث قال إن للعولمة وجهاً مظلماً. (Richard,2012,58) لقد ظهرت تلك الانتقادات من داخل الليبرالية ذاتها.

12. تتعرض نظرية السلام الديمقراطي للكثير من الانتقادات، أهمها فكرة أن الديمقراطيات التي لا تتحارب، لا تمنعها ديمقراطيتها من شن الحروب على الدول الأخرى غير الديمقراطية. فإن كانت الدول المستهدفة غير ديمقراطية، فهل يببر ذلك تعرضها للعدوان من قبل دول ديمقراطية؟
13. يرى النقاد، لاسيما روبرت كوكس، أن الليبرالية والليبرالية الجديدة ركزت على العوامل المادية في الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي وأهملت الأهمية السياسية لدور الأفكار والبعد الثقافي. (Devetak,2012,73)

نخلص مما سبق إلى أن النظرية الليبرالية هي أحد أهم نظريات العلاقات الدولية، وهي نظرية متشعبة متعددة الروافد، لها العديد من مجالات التطبيق على المستوى العالمي. وتتقسم الليبرالية إلى ليبرالية كلاسيكية وجديدة، ولكل منها مفكرين وكتاب ممن أثروا مجال نظريات العلاقات الدولية. ولكن هذا لم يمنع وجود العديد من أوجه الانتقاد لهذه النظرية على النحو الذي تمت الإشارة إليه.

خاتمة

انتهينا في هذا البحث إلى تحديد ماهية النظرية الليبرالية والكشف عن مفهوم الأساس الذي ترتبط به في تحليل ظواهر العلاقات الدولية. ومما لا شك فيه أن النظرية الليبرالية تعترف بالقوة في صورتها الاقتصادية كمحدد أساسي لنمط علاقات الفاعلين، الأمر الذي يقربها من النظرية الواقعية والتي تعترف بالقوة في صورتها المادية، فهذه إذا نقطة اتفاق. ولكن النظرية الليبرالية تعترف بالفاعلين من غير الدول، بل وبإمكانية التعاون والاعتماد المتبادل بين الفاعلين الدوليين، الأمر الذي يقلل من حدة الصراع كما يعمل على الحد من اللجوء إلى الحرب في فض المنازعات فيما بين الدول. وهذا أمر تخالف فيه الليبرالية النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد. وقسم البحث الليبرالية إلى نوعين: أولهما، الليبرالية الكلاسيكية. وثانيهما، الليبرالية الجديدة المؤسسية. كما تناول البحث أهم أفكار النظرية الليبرالية مثل نظرية السلام الديمقراطي ودور القانون الدولي ونظرية المنفعة ونهاية التاريخ والاعتماد المتبادل. وفي النهاية تم التطرق إلى أهم التحديات والانتقادات التي واجهت النظرية الليبرالية. ويخلص البحث إلى أن النظرية الليبرالية - بروافدها - لاتزال قادرة على شرح وتفسير العديد من ظواهر العلاقات الدولية، لاسيما حالات التعاون الدولي، والتكامل الدولي بشقه الاقتصادي والأمني. ومن هنا احتلت النظرية الليبرالية موقعها المتميز بين نظريات العلاقات الدولية.

المراجع

أولاً باللغة العربية

• الكتب

1. أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 2005.
2. تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير 2016.
3. جوانيتا إلياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرق، دمشق، 2016.
4. سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

• الدوريات العلمية

1. جمال عبد الجواد، المصلحة والهوية والمؤسسات: السياسات الخارجية للدول العربية في المراحل الانتقالية، ملحق اتجاهات نظريه، السياسة الدولية، العدد (186) أكتوبر 2011، المجلد (46) .
2. خالد حنفي علي، ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، عدد (192) إبريل 2013، المجلد (48).
3. سعاد محمود أبو ليلة، عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (192) إبريل 2013، المجلد (48).
4. عمرو عادل، أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التتموية بعد الثورات، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (191) يناير 2013، المجلد (48).

ثانياً: باللغة الإنجليزية

• الكتب

1. Bruce Russett, **Liberalism**, in: "Tim Dunne, Miljakurki, Steve Smith, International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford University Press, 2010.
2. Cox, M. and Campanaro, R., **Introduction to International Relations**, London School of Economic and Political Science, University of London, 2016.
3. Ikenberry, G. John, **The End of Liberal International Order?** International Affairs, Vol. 94, No.1, 2018.
4. Jennifer Starting – Folker, **Neoliberalism**, in: "Tim Dunne and others, International Relations theories: Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.
5. Jill Steans and others, **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes**, Third Edition, Pearson, 2010.
6. Griffiths, M., and Others, **Fifty Key Thinkers in International Relations**, 2^{ed} Edition, Routledge, New York, 2009.
7. Meiser, Jeffery W., **Liberalism**, in: "McGlinchey, S. and Others, International Relations Theory", E- International Relations Publishing, Bristol, 2017.
8. Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, **International Relations Theory**, fifth Edition, Pearson, 2014.
9. Richard Devetak and Others, **Marxism and Critical Theory**, in: "Richard Devetak and Others, An Introduction to International Relations", Second Edition, Cambridge University Press, 2012.
10. Richard, James, L., **Liberalism**, in: "Devetak, R. and Others, An Introduction to International Relations", Cambridge University Press, 2012.